خطة التنمية العاشرة وتطلعات أعضاء الشورى

التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية تسير وفق خطط تنموية كل خمس سنوات، تضعها وزارة الاقتصاد والتخطيط، وترسم خلالها الأهداف العامة، وآليات التنفيذ لجميع مسارات التنمية في المملكة بمجالاتها المختلفة الأمنية والاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية والثقافية.

وبما أن من اختصاصات مجلس الشورى دراسة خطط التنمية ومناقشتها. فقد ناقش المجلس خطة التنمية العاشرة (١٤٣٦ – ١٤٤٠ هـ).. على مدى جلستين متتاليتين تمهيداً لإقرارها والموافقة عليها. ومن منطلق مسؤوليتهم الوطنية؛ واستشرافهم لمستقبل هذه البلاد، وحرصهم على أن تكون أهداف الخطة التنموية شاملة لجميع القطاعات الحيوية التي تهم المواطن وترتبط بحياته المعيشية، فقد توقف بعض أعضاء المجلس عند العديد من الأهداف التي تضمنتها الخطة. وسجل البعض الآخر ملاحظاتهم على عدم اهتمام الخطة بقطاعات مهمة مثل المياه، والزراعة، ومؤسسات المجتمع المدني، حيث جاءت مجملة ضمن مجال التنمية الاجتماعية؛ إلى جانب تنويع مصادر الدخل الذي لم يتحقق من أهدافه عبر مراحل الخطط التنموية التسع الماضية؛ إلا النذر اليسير؛ فما زالت عوائد النفط تشكل النسبة الكبرى من الدخل الرئيس للاقتصاد الوطني.

وحرصاً من المجلس على أن يكون هناك توازن بين أهداف التنمية لكل مسار من مسارات التنمية؛ قرر عقد ورش عمل يشارك فيها أعضاؤه لبلورة أهداف خطة التنمية العاشرة؛ بحيث تلبي الطموحات وتتناسب مع التوقعات، ومن ثم مناقشة خطة التنمية في إحدى جلساته العامة في ضوء ما ستنتهي إليه ورش العمل والتصويت على إقرارها.

من الأهمية أن تكون أهداف الخطة التنموية واضحة، وشاملة لأهم القطاعات الحيوية، التي لها مساس مباشر بالمواطن؛ وقابلة للتطبيق؛ وأن تأتي أهداف الخطة لتحقيق ما لم يتم تحقيقه خلال خطط التنمية السابقة، ومواكبة لتطلعات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد – حفظهم الله – في نهضة تنموية شاملة لكل القطاعات، وفي مختلف أرجاء المملكة لينعم المواطن بمزيد من الرخاء والرفاهية، وبرغد العيش في هذا البلد الكريم.

أسرة التحرير